أهم مظاهر التوسع الحضري بأطراف مدينة المكلا وأسبابه والمترتبات الناتجة عنه

(دراسة في جغرافية المدن)

The most important aspects of urbanization in parties of Mukalla, its causes and effects

(A Study in Urban Geography)

د. علي حسين محمد البار

أستاذ جغرافية المدن المساعد – قسم الجغرافيا

جامعة حضرموت – كلية الآداب

2003
١٤٢٤
جامعة الأندلس
للعلوم والتقنية
Alandalus University For Science & Technology

(AUST)

ISSN : 2410-7727

أهم مظاهر التوسع الحضري بأطراف مدينة المكلا وأسبابه والمترتبات الناتجة عنه

(دراسة في جغرافية المدن)

الملخص :

يُعدّ التوسع الحضري والتهام المدن للمناطق الريفية المجاورة لها، من أبرز سمات المدن المعاصرة، وعلى ذلك فقد شهدت حاضرة حضرموت (مدينة المكلا) توسعًا مكانيًا سريعًا منذ الاستقلال الناجز في عام ١٩٦٧م حينما اختيرت عاصمة لإقليم حضرموت وانصهرت بذلك سلطنتي القعيطي والكثيري، وزاد من امتدادها العمراني تحقيق الوحدة اليمنية في تسعينيات القرن العشرين وعودة المهاجرين اليمنيين من دول الخليج إثر حرب الخليج الثانية والذين استقرّ جُلّهم في مدينة المكلا. وكان من أبرز مؤشرات هذا التوسع الأفقي امتداد أطراف مدينة المكلا الشرقية والغربية، وقد شكّلت الأخيرة استهلاكًا ملحوظًا من قِبل مختلف أشكال التحضر وبخاصة السكني منها، وهو ما يدل عليه الارتفاع الواضح للنمو السنوي لهذه الأطراف الذي يبلغ ١٣٪ فيما بين ١٩٨٨ و٢٠٠٤م، مقارنة بالنمو السنوي للسكان ومقداره ١١.٦٪ خلال المدة نفسها.

سنحلل في هذه الدراسة أبرز مظاهر هذا التوسع الحضري بأطراف مدينة المكلا مع التركيز على أهم العوامل المؤدية إلى ذلك والمشكلات الناتجة عن هذا التوسع، ذللك من خلال أجزاء ثلاثة تتكون منها الدراسة وتسبقها مقدمة وتنتهي بخاتمة، حيث خُصص الأول للمظاهر الدالة على توسع مدينة المكلا إلى أطرافها، وبتناول الثاني الأسباب المؤدية إلى هذا التوسع، أما الثالث فيستعرض الآثار المترتبة عن ذلك وكانت سببًا في معاناة المدينة.

ISSN : 2410-7727

Abstract :

The urbanization and devouring the cities and rural areas surrounding them are the most prominent features of modern cities .Therefore, the capital city of Hadramaut (Mukalla)has witnessed rapidly spatial expansion since independence of 1967 when it was chosen to be the capital of the Hadramout province and both sultanates of Qu'aiti and Kathiri were fused together. Later the unification in the nineties of the twentieth century and the returning of Yemeni migrants , who have mostly settled in the city of Mukalla, from the Gulf states after the second Gulf war have increased its urban extension.

The most significant indicators of this horizontal expansion were the extension of eastern and western parties of Mukalla. The latter has formed a remarkable consumption by the various forms of urbanization, especially residential ones as evidenced by the obvious rise of annual growth of these parties, which reached 13% between 1988 and 2004, compared to annual growth of population with average 11.6% during the same period.

In this study, we will analyze the most prominent manifestation of this urbanization in parties of Mukalla and focus on the most important factors leading to it and the problems resulting from this expansion .This will be through three parts from which this study formed , preceding by an introduction and ending with a conclusion. The first part is devoted to study the aspects that indicate the expansion of city of Mukalla to its edges , the second deals with the causes leading to this expansion, and the third displays the impacts of this expansion that caused the suffering of the city.

ISSN : 2410-7727

المقدمة :

تُدين العديد من مدن حضرموت في نشأتها إلى الزمن القديم، لذلك أمتلك إقليم حضرموت مجموعة من المدن القديمة مثل سيئون، شبام، تريم، الشحر، المكلا.....الخ. إلا أن هذه المدن بقيت تمثل تجمعات ريفية حتى الاستقلال الناجز عام ١٩٦٧م، الذي مثّل الانطلاقة الثانية لمدينة المكلا: ففي عام ١٩١٠م كانت الانطلاقة الأولى لهذه المدينة حينما اتخذتها السلطنة القعيطية، التي كانت تضم ساحل حضرموت كله وأجزاء واسعة من الوادي، عاصمة لها. ثم كانت الانطلاقة الحقيقية لمدينة المكلا عندما أصبحت عام ١٩٦٧م عاصمة لمحافظة حضرموت، أكبر محافظات البلاد مساحة، حيث تبلغ مساحتها ١٥٧٧٦٥ كم^{٢}، أي ما نسبته ٣٥ ٪ من المساحة الاجمالية للبلاد. ومنذئذٍ وهي تشهد تحولات وظيفية تمثلت في تركز المصالح الإدارية والتجهيزات الخدمية والاقتصادية، الأمر الذي انعكس في توسعها المكاني السريع وفي نموها الديموغرافي الحثيث وفي تحولاتها الاقتصادية الهامة.

وتعتبر ظاهرة التهام المدن المعاصرة للأراضي المجاورة إحدى المشكلات الكبرى للتحضر، ذلك لانعكاسها على التقليل من مساحة الأراضي الزراعية وظهور مشاكل النقل وتدهور البيئة، فضلًا عن التوسع الحضري بأطراف المدن، الذي يتمّ غالبًا بطريقة غير متحَكم فيها وعلى حساب الأراضي الزراعية.

وفي هذا الإطار فإن التوسع المكاني لمدينة المكلا أصبح ملفتًا للانتباه منذ ثمانينات القرن العشرين خاصة إذا علمنا أن متوسط النمو السنوي المساحي لمدينة المكلا يفوق متوسط نمو السكان، إذ بلغ منذ عام ١٩٨٨م ٨.٢ ٪ مقابل ٦.٢ ٪ فقط بالنسبة للسكان.

أهداف الدراسة: تهدف دراسة التوسع الحضري بأطراف مدينة المكلا، وبالنظر إلى مشكلتها، إلى تحقيق الآتي:

ISSN : 2410-7727

- تشخيص دواعي امتداد الأطراف الشرقية والغربية لمدينة المكلا وإيضاح الأسبق منهما تعميرًا.
- التعرف على مظاهر هذا التوسع والآثار السلبية والايجابية، إن وجدت، المترتبة عليه.

مشكلة الدراسة: التوسع الحضري مشكلة تعاني منها المدن في الوقت الحاضر، وتختلف معالجتها من مدينة إلى أخرى. إلا أن تأثيرها على الأراضي الزراعية يجعل منها مشكلة عويصة، كما يتجاوز تأثيرها إلى الضغط على السكن وخدمات المدينة الأخرى. وعلى ذلك فقد تحددت مشكلة الدراسة في الإجابة عن سؤال فحواه: هل للتوسع الحضري بأطراف مدينة المكلا تأثير في مخططاتها العمرانية وانتشار السكن العشوائي وعدم كفاية خدماتها المختلفة؟

منهجية الدراسة: استخدم الباحث المنهج الاستقرائي والمنهج التحليلي لعرض وتحليل المتغيرات الموجودة على أرض الواقع وبما يسمح بتحليل الظاهرة المدروسة وتحقيق الأهداف المرجوّة منها، وقد تم اعتماد الأرقام والمعلومات والبيانات من خلال التقارير والدراسات المتوفرة لدى مكتب الجهاز المركزي بالمكلا والتي مكّنتنا من ربط المعلومات والبيانات بعضها ببعض وتحليلها وتفسير العلاقات والمتغيرات للوقوف على طبيعة المشكلة وأبعادها واستخلاص النتائج والتوصيات منها. كما تمّ استخدام عددا من البرمجيات لعرض البيانات الرقمية ولرسم الخرائط التوضيحية، مثل برنامج Corel Draw 9 وبرنامج Excel وPower Point.

حدود الدراسة: تقع منطقة الدراسة ضمن النطاق الجغرافي لمديرية مدينة المكلا، الممتد من مديرية بروم غربا إلى مديرية غيل باوزير شرقاً، ومن مديرية أرياف المكلا شمالاً إلى بحر العرب جنوباً، كما توضح ذلك الخريطة (١)، أما المجال الزمني فيشمل المدة الواقعة بين الأعوام ١٩٨٨م و٢٠٠٤م.

ISSN : 2410-7727

خريطة (١): الحدود المكانية لمدينة المكلا ومكوناتها الإدارية عام ٢٠١٣م

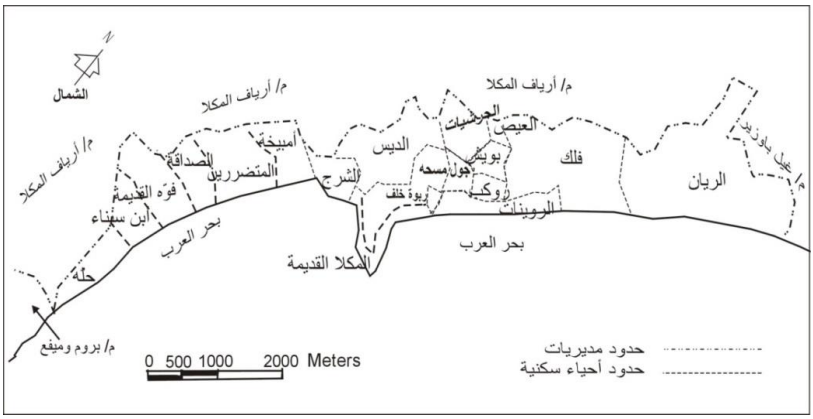

المصدر: برنامج تطوير مدن الموانئ، " مراجعة وتحديث المخطط التوجيهي العام لمدينتي الحديدة والمكلا (2025م)، "ملخص المرحلة الثالثة – مسودة المخطط التوجيهي العام لمدينة المكلا"، دار الهندسة (شاعر ومشاركوه)، نيسان(بريل)، 2006م، شكل (٢-٣)، ص ٧.

مصادر الدراسة: استعانت الدراسة لتنفيذها بمجموعة من المصادر كان أبرزها: الكتب الإحصائية الصادرة عن مكتب وزارة التخطيط والتعاون الدولي وفرعه بحضرموت، والنشرات والتقارير الخاصة بالتعدادات التي أُجريت والخاصة بالأعوام ١٩٨٨م و١٩٩٤م و٢٠٠٤م، هذا إلى جانب الدراسات التي أُجريت على منطقة الدراسة والملاحظات الشخصية التي اضطلع بها الباحث لمتابعة التغيرات السريعة التي طرأت على المنطقة.

الكلمات المفتاحية:

المدينة المركزية: يقصد بها الأحياء القديمة لمدينة المكلا وتشمل أحياء الشهيد والصيادين والسلام، فضلًا عن حي الشرج وحي الديس.

الأطراف: هي المنطقة الخارجة عن المنطقة المركزية: حيث تسمى الممتدة شرقًا بالضواحي الشرقية، أما الواقعة في الغرب فيطلق عليها الضواحي الغربية.

المدينة الكبرى: ونعني بها المدينة المركزية والأطراف مجتمعةً مع بعضهما البعض.

ISSN : 2410-7727

مكوّنات الدراسة: يتكون موضوع " أهم مظاهر التوسع الحضري بأطراف مدينة المكلا وأسبابه والآثار الناتجة – دراسة في جغرافية المدن"، من ثلاثة أجزاء: يتناول الجزء الأول المظاهر التي اشتمل عليها هذا التوسع. وفي حين يهتم الثاني بمعرفة العوامل الرئيسة التي أدت إلى هذا التوسع، كل ذلك قبل التعرض للآثار الناجمة عن هذا التوسع الحضري المنضوية تحت الجزء الثالث، وتنتهي الدراسة بخاتمة وتوصيات.

١: مظاهر التوسع الحضري بأطراف مدينة المكلا:

للتوسع الحضري في المدن المعاصرة مظاهر متعددة، وفي دراستنا عن التوسع الحضري بأطراف مدينة المكلا سنركّز على ثلاثة مظاهر نحسبها ذات وضوح وأهمية وهي: التنامي المتواصل في عدد سكان هذه الأطراف، وما يرافقه من اتساع للمساحة المبنيّة، فضلًا عن الاستخدامات الحضرية التي يهيمن عليها البناء العشوائي.

١.١: توسع حضري سريع يُسيطر عليه البناء العشوائي:

سنتتبّع من خلال هذا الموضوع الارتفاع المتواصل في عدد السكان والأسر والمساكن بأطراف مدينة المكلا ونسبة هذه العناصر إلى إجمالي عددها في مدينة المكلا الكبرى، كل ذلك قبل أن نسلط الضوء على المساحة المبنية والسكن العشوائي في هذه الأطراف.

تشهد الحقائق وتؤكد الأرقام أن أطراف مدينة المكلا تعيش نموًا حثيثًا من حيث عدد السكان، كما يُشير إلى ذلك الجدول الآتي:

جدول (١): تطور عدد سكان أطراف مدينة المكلا للمدة ما بين ١٩٨٨م و٢٠٠٤م

السنوات	عدد السكان (نسمة)	الزيادة السكانية	
		المطلقة	النسبيّة
١٩٨٨م (١)	٩٢٠٦	-	-
١٩٩٤م (٢)	٢٣٧١٤	١٤٥٠٨	١٥٧.٦
٢٠٠٤م (٣)	٥٨٥٨٠	٣٤٨٦٦	١٤٧.٠

ISSN : 2410-7727

المصدر: الباحث باعتماد:

(١) ج.ي.د.ش. الجهاز المركزي للإحصاء، م/ حضرموت، "مخرجات تعداد عام ١٩٨٨م"، بيانات غير منشورة.

(٢) الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتنمية، الجهاز المركزي للإحصاء، "النتائج النهائية لمحافظة حضرموت - التقرير الأول، يناير١٩٩٦م، جدول (١)، ص ص ١٥٣ –١٥٧+ ص ص ١٦٦-١٦٧.

(٣) الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، " النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ديسمبر٢٠٠٤م – عدد المساكن والأسر والسكان المقيمين حسب النوع على مستوى التجمعات السكانية"، صنعاء، ديسمبر٢٠٠٦م، مجموعة جداول، ص ص ١٤٦-١٤٨.

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن عدد سكان أطراف مدينة المكلا بلغ ٩٢٠٦ أشخاص عام ١٩٨٨م، قبل أن يرتفع إلى ٢٣٧١٤ شخصًا عام ١٩٩٤م بزيادة مطلقة مقدارها ١٤٥٠٨أشخاص ونسبية ١٥٧.٦٪، وقبل أن يصل عدد سكان الأطراف ٥٨٥٨٠ شخصًا عام ٢٠٠٤م، أي بزيادة مطلقة مقدارها ٣٤٨٦٦ شخصًا ونسبية ١٤٧.٠ ٪. ليس هذا فحسب وإنما شكّلت هذه الأطراف أهمية في وزنها النسبي مقارنة بإجمالي عدد سكان مدينة المكلا الكبرى إذ قاربت هذه النسبة الثلث عام ٢٠٠٤م مقابل ١١.٣٪ فقط عام ١٩٨٨م و٢٠.١٪ عام ١٩٩٤م، كما يتبين ذلك من خلال الجدول الآتي:

جدول (٢): نسبة عدد سكان أطراف مدينة المكلا إلى عدد سكان مدينة المكلا الكبرى ومعدلات النمو السنوي للمدة ما بين ١٩٨٨م و٢٠٠٤م

عدد السكان / المنطقة	١٩٨٨م	١٩٩٤م	٢٠٠٤م	معدل النمو السنوي بين٨٨ - ١٩٩٤م	معدل النمو السنوي بين٩٤ - ٢٠٠٤م
أطراف المكلا (١)	٩٢٠٦	٢٣٧١٤	٥٨٥٨٠	٪١٥.٨	٪٩.٠
المكلا الكبرى(٢)	٨١٤٠٣	١١٧٧٦٥	١٧٩٠٩٩	٪٦.٢	٪٤.٢
الأطراف: المكلا الكبرى	٪١١.٣	٪٢٠.١	٪٣٢.٧	-	-

المصدر: الباحث باعتماد:

(١) بيانات الجدول (١).

(٢) عدد سكان المكلا الكبرى من:

- جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، الجهاز المركزي للإحصاء م/ حضرموت، " مخرجات تعداد ١٩٨٨م"، بيانات غير منشورة .

ISSN : 2410-7727

- الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتنمية، الجهاز المركزي للإحصاء، " النتائج النهائية لتعداد ١٩٩٤م - - محافظة حضرموت - التقرير الأول"، يناير١٩٩٦م، جدول(١)، ص ١٥٩+ ص ص ١٦٦-١٦٧.
- الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، " النتائج النهائية لتعداد ٢٠٠٤م – محافظة حضرموت -عدد المساكن والأسر والسكان المقيمين حسب النوع على مستوى التجمعات السكانية"، ص١٤٨.

يتضح من الجدول والشكل (١) أن معدل النمو السنوي بأطراف مدينة المكلا بلغ ١٥.٨٪ (مقابل ٦.٢ ٪ لمدينة المكلا الكبرى التي تنتمي إليها هذه الأطراف) خلال المدة ما بين ١٩٨٨م و١٩٩٤م، وهو أمر طبيعي يجسد ما شهدته هذه الحقبة من موجات النزوح الريفي إلى المدينة، والحراك السكاني بين المدن بعد قيام الوحدة اليمنية عام ١٩٩٠م، فضلًا عن عودة المهاجرين اليمنيين من دول الخليج إثر حرب الخليج الثانية والذين استقروا بالمدن باعتبار أن آخر عهدهم في المهجر كان بالمدينة. ثم انخفض معدل النمو بأطراف مدينة المكلا نتيجة لزوال بعض مسببات ارتفاعها حيث بلغ فيما بين ١٩٩٤ و٢٠٠٤م حوالي ٩.٠٪ (مقابل ٤.٢٪ في مدينة المكلا الكبرى خلال المدة نفسها).

شكل (١): تطور عدد سكان أطراف مدينة المكلا خلال المدة ما بين ١٩٨٨ و٢٠٠٤م

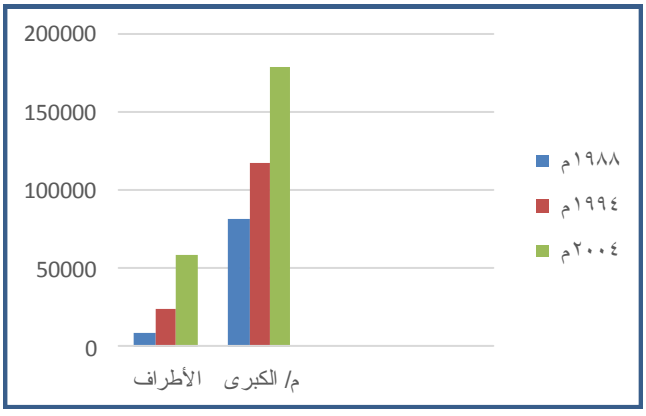

المصدر: بيانات الجدول (٢).

وبصفة موازية لارتفاع عدد السكان سُجِل ارتفاع في عدد الأسر والمساكن بأطراف مدينة المكلا كما يتبين من خلال الجدول الآتي:

ISSN : 2410-7727

جدول (٣): تطور عدد الأسر والمساكن بأطراف مدينة المكلا للمدة ماين ١٩٨٨م و٢٠٠٤م

السنوات	عدد الأسر	الزيادة في الأسر		عدد المساكن	الزيادة في المساكن	
		المطلقة	النسبيّة		المطلقة	النسبية
١٩٨٨م (١)	١٣٥٤	-	-	١١٩٦	-	-
١٩٩٤م (٢)	٣٤٤١	٢٠٨٧	١٥٤.١	٣٤١٦	٢٢٢٠	١٨٥.٦
٢٠٠٤م (٣)	٧٤٥٧	٤٠١٦	١١٦.٧	٩٤٠٧	٥٩٩١	١٧٥.٤

المصدر: الباحث باعتماد:

(١) جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، الجهاز المركزي للإحصاء م/ حضرموت، " مخرجات تعداد ١٩٨٨م"، بيانات غير منشورة .

(٢) الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتنمية، الجهاز المركزي للإحصاء، " النتائج النهائية لتعداد ١٩٩٤م- محافظة حضرموت -التقرير الأول"، يناير ١٩٩٦م، جدول (١)، ص ص ١٥٣-١٥٧ + ص ص ١٦٦ –١٦٧.

(٣) الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، " النتائج النهائية لتعداد ٢٠٠٤م – محافظة حضرموت -عدد المساكن والأسر والسكان المقيمين حسب النوع على مستوى التجمعات السكانية"، ص ص ١٤٦-١٤٧.

يتضح من الجدول أن عدد الأسر بأطراف مدينة المكلا في الثمانينات من القرن العشرين بلغت ١٣٥٤أسرة قبل أن ترتفع إلى ٣٤٤١ أسرة عام ١٩٩٤م بزيادة مطلقة عن عددها عام ١٩٨٨م مقدارها ٢٠٨٧ أسرة وزيادة نسبية ١٥٤.١٪. وفي آخر تعداد تمّ اجراؤه عام ٢٠٠٤م بلغ عدد الأسر في أطراف مدينة المكلا حوالي ٧٤٥٧ أسرة بزيادة مطلقة ٤٠١٦ ونسبية ١١٦.٧٪ عن سابقتها في عام ١٩٩٤م.

وبالمقابل يشير الجدول (٣) إلى أن عدد المساكن ارتفع في أطراف مدينة المكلا من ١١٩٦مسكنًا إلى ٣٤١٦ مسكنًا، أي بزيادة مطلقة ٢٢٢٠ ونسبية ١٨٥.٦٪ فيما بين ١٩٨٨م و١٩٩٤م، ثم ارتفع عدد المساكن ليصل إلى ٩٤٠٧ مسكنًا عام ٢٠٠٤م بزيادة مطلقة ٥٩٩١ مسكنًا ونسبية ١٧٥.٤٪.

ويتباين توزيع عدد الأسر والمساكن بين الأطراف الشرقية والغربية، كما يتضح من الجدول الآتي:

ISSN : 2410-7727

جدول(٤): التوزيع العددي للأسر والمساكن بأطراف مدينة المكلا للمدة ما بين ١٩٨٨و٢٠٠٤م

السنوات / التفصيل	الأطراف الشرقية			الأطراف الغربية		
	١٩٨٨م(١)	١٩٩٤م(٢)	٢٠٠٤م(٣)	١٩٨٨م(١)	١٩٩٤م(٢)	٢٠٠٤م(٣)
عدد الأسر	٦٥٣	١٣١٩	٢٨٥٠	٧٠١	٢١٢٢	٤٦٠٧
عدد المساكن	٣٢٠	١٥١٣	٣٧٣٣	٨٧٦	١٩٠٣	٥٦١٨

المصدر: الباحث باعتماد:

(١) جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، الجهاز المركزي للإحصاء م/ حضرموت، " مخرجات تعداد ١٩٨٨م"، بيانات غير منشورة.

(٢) الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتنمية، الجهاز المركزي للإحصاء، " النتائج النهائية لتعداد ١٩٩٤م - محافظة حضرموت - التقرير الأول"، يناير ١٩٩٦م، جدول (١)، ص ص ١٥٣-١٥٧ + ص ص ١٦٦ –١٦٧.

(٣) الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، " النتائج النهائية لتعداد ٢٠٠٤م – محافظة حضرموت -عدد المساكن والأسر والسكان المقيمين حسب النوع على مستوى التجمعات السكانية"، ص ص ١٤٥-١٤٦.

من الجدول يتضح أن عدد الأسر في الأطراف الغربية يفوق عددها في الأطراف الشرقية، الأمر الذي يدل على أن الأولى شهدت ظهور نويات التوسع العمراني مبكرًا، فضلًا عن انتشار الخدمات الراقية في هذا الجزء من المدينة وتنفيذ الطريق الرابط بين المكلا والعاصمة عدن منذ الثمانينات من القرن الماضي. هذا إلى جانب تنامي عدد الأسر للمدة ما بين ١٩٨٨م و٢٠٠٤م

وهو ما توضحه الخريطة الآتية:

خريطة (٢): توزيع الأسر بمدينة المكلا وأطرافها في المدة ما بين ١٩٨٨ و٢٠٠٤م

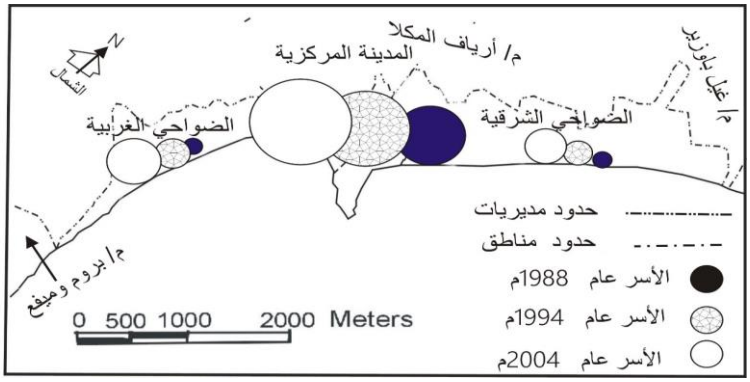

المصدر: بيانات الجدول (٤).

ISSN : 2410-7727

وفيما يخص توزيع عدد المساكن بين الأطراف الغربية والشرقية، فإن الأولى استحوذت على عدد من المساكن يزيد عن عدد المساكن في الأطراف الشرقية بمقدار ٥٥٦، ٣٩٠، ١٨٨٥ مسكنًا، في الأعوام ١٩٨٨م، ١٩٩٤م و٢٠٠٤م على التوالي وهو ما يُعزى للأسباب السالفة الذكر. كما توضحه الخريطة الآتية:

خريطة (٣): توزيع المساكن بمدينة المكلا وأطرافها في المدة ما بين ١٩٨٨م و٢٠٠٤م

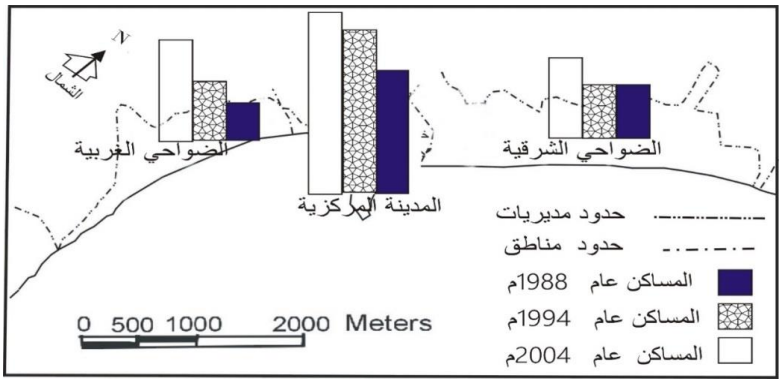

وعمومًا فإن هذا الارتفاع في عدد الأسر والمساكن يكون مواكبًا لارتفاع عدد السكان بأطراف

مدينة المكلا ويجسّد أهميتهما النسبية بين إجمالي عدد الأسر والمساكن بمدينة المكلا الكبرى كما يتضح من خلال بيانات الجدول الآتي:

جدول (٥): الوزن النسبي لعدد الأسر بأطراف مدينة المكلا ومعدلات نموها للمدة ما بين ١٩٨٨م و ٢٠٠٤م

عدد الأسر / المنطقة	١٩٨٨	١٩٩٤	٢٠٠٤م	معدل النمو السنوي بين ٨٨ - ١٩٩٤م	معدل النمو السنوي بين ٩٤ - ٢٠٠٤م
أطراف المكلا (١)	١٣٥٤	٣٤٤١	٧٤٥٧	١٥.٥ ٪	٧.٧٪
المكلا الكبرى (٢)	١١٩٧١	١٦٣١٧	٢٤١٠٦	٥.٢٪	٣.٩٪
الأطراف: المكلا الكبرى	١١.٣٪	٢١.١٪	٣٠.٩٪	-	-

المصدر: الباحث باعتماد:

ISSN : 2410-7727

(١) بيانات الجدول (٣)

(٢) عدد الأسر في المكلا الكبرى من:

- جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، الجهاز المركزي للإحصاء م/ حضرموت، " مخرجات تعداد ١٩٨٨م"، بيانات غير منشورة .
- الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتنمية، الجهاز المركزي للإحصاء، " النتائج النهائية لتعداد ١٩٩٤م - محافظة حضرموت - التقرير الأول"، يناير ١٩٩٦م، جدول (١)، ص ص ١٥٣-١٥٧ + ص ص ١٦٦ –١٦٧.
- الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، " النتائج النهائية لتعداد ٢٠٠٤م – محافظة حضرموت -عدد المساكن والأسر والسكان المقيمين حسب النوع على مستوى التجمعات السكانية"، ص ١٤٨.

يتضح من الجدول أعلاه أن عدد الأُسر بأطراف مدينة المكلا قد سيطرت على حوالي ٣١٪ من إجمالي عددها بمدينة المكلا الكبرى البالغ ٢٤١٠٦ أسرة عام ٢٠٠٤م. في حين شكل عدد المساكن في أطراف مدينة المكلا نحو ثلث المساكن، أي ٣٤٪، من إجمالي عدد المساكن بمدينة المكلا الكبرى البالغ ٢٧٦٣٠ مسكنًا عام ٢٠٠٤م، كما يتضح ذلك من خلال بيانات الجدول الآتي:

جدول (٦): الوزن النسبي لعدد المساكن بأطراف مدينة المكلا مقارنة بعدد المساكن بمدينة المكلا الكبرى ومعدلات نموها للمدة ما بين ١٩٨٨م و٢٠٠٤م

عدد المساكن / المنطقة	١٩٨٨	١٩٩٤	٢٠٠٤م	معدل النمو السنوي بين٨٨ -١٩٩٤م	معدل النمو السنوي بين ٩٤- ٢٠٠٤م
أطراف المكلا (١)	١١٩٦	٣٤١٦	٩٤٠٧	٪١٧.٥	٪١٠.١
المكلا الكبرى (٢)	١٠٥٧٢	١٧٢٦٤	٢٧٦٣٠	٪٨.٢	٪٤.٧
الأطراف: المكلا الكبرى	٪١١.٣	١٩.٨	٣٤.٠	-	-

المصدر: الباحث باعتماد:

(١) بيانات الجدول (٣).

(٢) عدد المساكن في المكلا الكبرى من:

- جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، الجهاز المركزي للإحصاء م/ حضرموت، " مخرجات تعداد ١٩٨٨م"، بيانات غير منشورة .
- الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتنمية، الجهاز المركزي للإحصاء، " النتائج النهائية لتعداد ١٩٩٤م - محافظة حضرموت - التقرير الأول"، يناير ١٩٩٦م، جدول (١)، ص ص ١٥٣-١٥٧ + ص ص ١٦٦ –١٦٧.
- الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، " النتائج النهائية لتعداد ٢٠٠٤م – محافظة حضرموت -عدد المساكن والأسر والسكان المقيمين حسب النوع على مستوى التجمعات السكانية"، ص ١٤٨.

ISSN : 2410-7727

خلاصةً لما تقدّم فإن الارتفاع المطرد لعدد السكان والأسر والمساكن بأطراف مدينة المكلا ما هو إلّا انعكاس للتوسع الحضري الذي تشهده هذه الأطراف ويؤدي بالتالي إلى ارتفاع مساحة المنطقة المبنية.

٢.١ : امتداد واضح للمساحة المبنيّة بأطراف مدينة المكلا :

لمّا كان من الصعوبة بمكان متابعة تقديرات المساحة المبنية في سنوات مختلفة وبخاصة على مستوى الوحدات الصغيرة كأطراف مدينة المكلا التي نحن بصدد دراستها، وإذا علمنا أن الصور الجوية لم تكن قد ظهرت في وقت مبكر. لذلك لجأنا إلى تقديرات المساحة المبنية منذ الثمانينات وحتى آخر تعداد تمّ اجراؤه عام ٢٠٠٤م من خلال متوسط مساحة المنزل الواحد وضرب الناتج في عدد المباني حسب معطيات التعدادات السكانية الجارية في البلاد. وتجدر الإشارة إلى

أن مساحة المسكن في المدينة اليمنية وفقًا لوزارة الإنشاءات والتخطيط يساوي خمس لبن، أي ما يعادل ٢٢٠ مترًا مربعًا [١].

وفي حين توصلت دراسة الخصائص المكانية والسكانية لمدينة المكلا وأثرها في توسعها المستقبلي إلى أن مساحة المسكن في مدينة المكلا يبلغ ٢٠٧ مترًا مربعًا[٢]، فإن المعدل بين المؤشرين يمكن أن يعطينا مؤشرًا أقرب للحقيقة، من وجهة نظرنا، وهو الرقم (٢١٤ متر مربع) كمساحة للمسكن في مدينة المكلا. وعليه فإنه بإمكاننا متابعة تطور المساحة المبنية في منطقة الدراسة من خلال الجدول الآتي:

---

[١] أحمد عبد الرب محمد، "التوسع الحضري في اليمن- رؤية جغرافية"، مجلة الجمعية الجغرافية اليمنية، صنعاء، العدد الثاني، ٢٠٠٣م، ص ٩٦.

[٢] علي حسين البار، "الخصائص المكانية والسكانية لمدينة المكلا وأثرها في توسعها المستقبلي"، رسالة ماجستير مقدمة لقسم الجغرافيا بكلية الآداب، جامعة عدن، ١٩٩٧م، ص ١٣١، (الهامش).

ISSN : 2410-7727

جدول (٧): تطور مساحة العمران بأطراف مدينة المكلا للمدة ماين ١٩٨٨م و٢٠٠٤م

السنوات	عدد المساكن	المساحة المبنيّة بالهكتار	الزيادة السكانية	
			المطلقة	النسبيّة
١٩٨٨م	١١٩٦	٢٥.٦	-	-
١٩٩٤م	٣٤١٦	٧٢.١	٤٦.٥	١٨١.٦
٢٠٠٤م	٩٤٠٧	٢٠١.٣	١٢٩.٢	١٧٩.٢

المصدر: الباحث باعتماد: بيانات الجدول (٤) + مساحة المسكن البالغة ٢١٤ مترًا مربعًا، فمثلًا:

المساحة المبنية بأطراف مدينة المكلا عام ١٩٨٨م =١١٩٦ ×٢١٤ ÷ ١٠٠٠٠=٢٥.٥٩٤٤ هـ

يتضح من الجدول اعلاه الحقائق الآتية:

- بلغت المساحة المبنية عام ١٩٨٨م حوالي ٢٥.٦ هكتارًا قبل أن ترتفع إلى ٧٢.١ هكتارًا في عام ١٩٩٤م، أي بزيادة مطلقة ٤٦.٥ هكتارًا ونسبية ١٨١.٦٪.
- يتواصل ارتفاع المساحة المبنيّة عام بعد عام لتصل عام ٢٠٠٤م إلى ٢٠١.٣ هكتارًا بزيادة مطلقة ١٩٢.٢ هكتارًا ونسبية ١٧٩.٢٪عن تقديراتها عام ١٩٩٤م، الأمر الذي يدل على التهام المباني الجديدة للأراضي الزراعية الواقعة في أطراف مدينة المكلا ويؤكد

الانخفاض المستمر لإنتاج المحاصيل الزراعية التي تتموّن بها المدينة من قرى فوه غربًا والحرشيات وبويش والعيص شرقًا.

وتتباين المساحة المبنية بأطراف مدينة المكلا من فترة لأخرى مقارنة بإجمالي المساحة المبنية بمدينة المكلا الكبرى التي تشكل ٧.٩٪ من اجمالي مساحة المدينة البالغة ٧٥٠٠ هكتارًا (٧٥ كم٢) (٣) عام ٢٠٠٤م، وهو ما يبينه الجدول الآتي:

(١) برنامج تطويرمدن الموانئ، " مراجعة وتحديث المخطط التوجيهي العام لمديني الحديدة والمكلا(2025م)، ملخص المرحلة الثالثة – مسودة المخطط التوجيهي العام لمدينة المكلا"، دار الهندسة (شاعر ومشاركوه)، نيسان(بريل)، 2006م، ص ٤٠.

ISSN : 2410-7727

جدول (٨): الوزن النسبي للمساحة المبنية بأطراف مدينة المكلا ومقارنتها بمساحة المكلا الكبرى ومعدلات نموها للمدة ما بين ١٩٨٨م و٢٠٠٤م (المساحة المبنية بالهكتار)

المساحة المبنية / المنطقة	١٩٨٨	١٩٩٤	٢٠٠٤م	معدل النمو السنوي بين٨٨ - ١٩٩٤م	معدل النمو السنوي بين ٩٤ - ٢٠٠٤م
أطراف المكلا (١)	٢٥.٦	٧٢.١	٢٠١.٣	١٧.٣	١٠.٣
المكلا الكبرى (٢)	٢٢٦.٢	٣٦٩.٤	٥٩١.٣	٨.٢	٤.٧
الأطراف: المكلا الكبرى	١١.٣	١٩.٥	٣٤,٠	-	-

المصدر: الباحث باعتماد:

(١) بيانات الجدول (٥).

(٢) المساحة المنية بالمكلا الكبرى عولجت كالآتي: عدد المساكن في الجدول (٦) × مساحة المسكن فمثلًا: المساحة المبنية عام ١٩٨٨م= ١٠٥٧٢× ٢١٤÷١٠٠٠٠=٢٢٦.٢٤٠٨هـ.

يتضح من الجدول النمو المطرد للمساحة المبنية بأطراف مدينة المكلا ومدينة المكلا الكبرى، وهو ما يعني أن المساحة المبنية في الأطراف قد تضاعفت أكثر من سبع مرات خلال ١٦ سنة. وبلغت نسبة المساحة المبنية في أطراف مدينة المكلا حوالي ١١.٣٪ من جملة مساحة مدينة المكلا الكبرى البالغة ٢٢٦.٢ هكتارًا عام ١٩٨٨م، بيد أن هذه النسبة ارتفعت بفعل التوسع الحضري إلى ١٩.٥٪ عام ١٩٩٤م، عندما أصبحت تشكل هذه الأطراف ٧٢.١ هكتارًا. وأخيرًا بلغت نسبة مساحة الأطراف المبنية ٣٤.٠٪ عام ٢٠٠٤م، وهذه المساحة مدعوّة للارتفاع خلال السنوات القادمة مع ظهور مخططات جامعة حضرموت في شرق المدينة وجول الرماية في غربها.

والملفت للنظر أن التوسع الحضري بأطراف مدينة المكلا لم يكن متساويًا كما يتبين من الجدول الآتي:

ISSN : 2410-7727

جدول (٩): توزيع المساحة المبنية حسب مناطق مدينة المكلا الكبرى عام٢٠٠٤م

المنطقة	المساحة المبنية (بالهكتار)	النسبة المئوية
المدينة المركزية	٣٩٠.٠	٪ ٦٦.٠
الأطراف الشرقية	٧٩.٩	٪ ١٣.٥
الأطراف الغربية	١٢٠.٢	٪ ٢٠.٣
غير مبين	١.٢	٪ ٠.٢
الأجمـــــــــالي	٥٩١.٣	٪١٠٠.٠

المصدر: عولجت بيانات الجدول كالآتي:

- بيانات الجدول (٤) × مساحة المسكن ÷ ١٠٠٠٠ لتحويلها إلى الهكتار. فمثلًا:

مساحة المنطقة المبنية في الأطراف الشرقية لعام ٢٠٠٤م= ٣٧٣٣ ×٢١٤ ÷١٠٠٠٠= ٧٩.٨٨٦٢هـ

يتضح من الجدول أعلاه والشكل (٢) أهمية استهلاك المساحة في منطقة الأطراف الغربية مقارنة بالشرقية وهذا يعود إلى قربها من المدينة المركزية من ناحية وإلى تنفيذ الطريق الرابط بين العاصمة عدن والمحافظات الشرقية في السبعينات من القرن العشرين، وانتشار الخدمات الراقية كمستشفى ابن سيناء المركزي التعليمي وكليات جامعتي حضرموت والأحقاف وبعض المعاهد التخصصية، كل ذلك أدّى إلى أن تشهد هذه الأطراف الغربية إنشاء العديد من المخططات السكنية مثل مخطط ٤٠ شقة والمتضررين و١٩٦شقة في منطقة فوّه.

شكل (٢): التوزيع النسبي للمساحة المبنية في مدينة المكلا (المركزية والأطراف) لعام ٢٠٠٤م

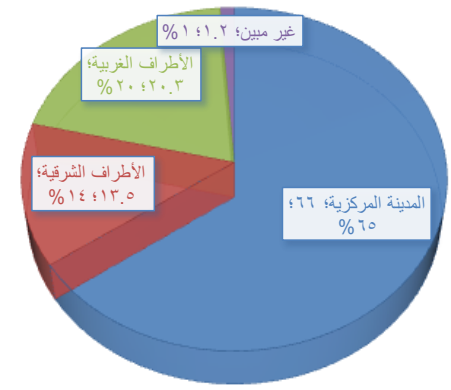

المصدر: بيانات الجدول (٩).

ISSN : 2410-7727

٣.١: السكن العشوائي يمثل أهم استخدامات الأرض الحضرية بأطراف مدينة المكلا:

بدأت مناطق البناء العشوائي، تظهر جلية، في المكلا سنة ١٩٩٠م عند وصول المواطنين المهجّرين من المملكة العربية السعودية وسائر دول الخليج نتيجة لحرب الخليج. وبحسب المسح الميداني ونتائج الإحصاء السكاني لعام ٢٠٠٤م يبلغ عدد السكان المقيمين في هذه المناطق في المكلا حوالي ١٩٣٧٥ شخصًا (٤)، معظمهم، أي ٨٣٪، متمركزون في المنطقة الوسطى وتحديدًا في أحياء (الكودة) و(الغار لحمر) في الشرح، وفي عدة مواقع من الديس، كما يتضح من الخريطة (٤) هذا إلى جانب مناطق عشوائية في الأطراف نذكرها فيما يلي:

(١) المنطقة الشرقية وبها تجمعات عشوائية بالحرشيات وروكب / بويش وفي حي العيص.

(٢) المنطقة الغربية وتتموقع بها تجمعات في شمال ابن سيناء والطويلة وخُمُر وغريْر العشوائية.

(٣) خريطة (٤): التوزيع المكاني لمناطق العشوائيات بمدينة المكلا وأطرافها لعام ٢٠٠٤م

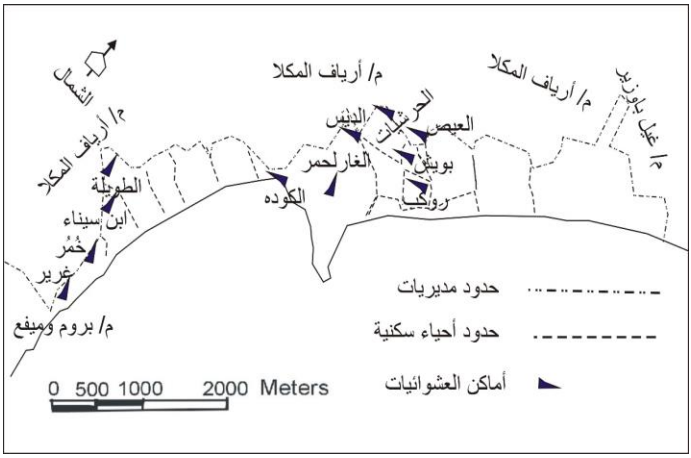

المصدر: الدراسة الميدانية.

(١) برنامج تطويرمدن الموانئ، " مراجعة وتحديث المخطط التوجيهي العام لمدينتي الحديدة والمكلا(2025م)، ملخص المرحلة الثالثة – مسودة المخطط التوجيهي العام لمدينة المكلا"، مصدرسابق، ص٣٤.

ISSN : 2410-7727

وعلى الرغم من امتلاك السلطة المحلية ودوائر الاسكان والتخطيط الحضري لقوانين ومعالجات للحد من تنامي السكن العشوائي، غير القانوني، فضلًا عن وجود المكلّفون الذين ينتمون إلى هذه السلطات الذين يتمثّل دورهم في متابعة هذا النمو العشوائي ومكافحة اختلالاته إلا أن هناك عجزًا في السيطرة على تنامي المساكن والبناء العشوائي يعزى إلى غياب المتابعة المستمرة، وهذا يعني أن مكافحة هذه الآفة، إن صح التعبير، يتطلب عملًا مسترسلًا (ليل - نهار) ومتابعة دقيقة لمختلف عمليات البناء للتأكد من عدم الإخلال بالمخططات العمرانية أو الخروج عن نسقها. وهذا لن يتأتى إلا بتوفير إمكانيات بشرية ومادية تتمشى مع تزايد أهمية هذه الظاهرة وتمكّن القائمين عليها عن طريق زيادة عدد العاملين وتوفير الامكانيات المادية اللازمة كوسائل النقل والمعدات اللازمة لحجز أدوات البناء وموادها، فضلًا عن جعل عملية مقاومة البناء العشوائي مستمرة طيلة كامل السنة وليست موسمية وتتوقف خلال الاجازات الرسمية، التي ما أكثرها في بلادنا.

وجدير بالذكر أن نشاط المسئولين عن هذه الظاهرة يكون في النهار فقط دون الليل، الأمر الذي يجعل - ضعاف النفوس - يغتنمون توقف الرقابة للقيام بهذا العمل ليلًا خاصة وأنهم يعلمون أنه من النادر تطبيق قرارات هدم المنازل إذا تمّ قطع أشواطًا هامة في البناء حيث يصبح البناء أمرًا واقعًا، كما أن من أسباب عدم تطبيق قرارات الهدم ابتعاد السلطة المحلية عن خلق مشاكل وتوترات اجتماعية.

وأخيرًا فإن ما يعرقل عملية الحد من تنامي ظاهرة السكن غير القانوني هو التواطؤ بين السكان وبعض القائمين على مكافحة هذه الظاهرة مما يصل بالمواطن الذي منع من بناء مسكنه، رغم عدم قانونيته، إلى اللجوء إلى رشوة بعض العاملين بتقديم مبالغ مالية متفاوتة بحسب نوعية المسكن وأهمية العمل الذي يقوم به في مقابل غض الطرْف عن التجاوزات ومواصلة البناء. كل ذلك

ISSN : 2410-7727

وغيره من الأسباب تحصلنا عليها من خلال مقابلاتنا ببعض المواطنين وشكلت إجماعًا على أن تفشي ظاهرة البناء العشوائي ينعكس سلبًا في الاخلال وعدم الاحترام للمخططات العمرانية والخروج عنها.

وبخلاف الاختلالات التخطيطية المنتشرة بين الكتل السكنية والمعمورة والمؤدية الى سد بعض الشوارع أو الخروج عن الذوق العام، فهناك مناطق عشوائية، قائمة بذاتها، ساهم في إنشائها الوافدون إلى مدينة المكلا بسبب الأزمات التي عصفت باليمنيين في بلدان مهاجرهم كالقرن الافريقي والخليج العربي، كما أوضحتها الخريطة (٤).

٢: الأسباب المؤدية إلى توسع مدينة المكلا نحو أطرافها:

تتحكم في توسع مدينة المكلا نحو أطرافها مجموعة من العوامل التي نوجز أهمها فيما يلي:

(١) القرب من المنطقة المركزية:

هناك علاقة وطيدة بين امتداد النسيج الحضري وخطوط النقل والمواصلات، وهو ما يتجلّى في أن اشكال التحضر في مدينة المكلا قد سايرت في أواخر السبعينات خط المواصلات الذي تمّ إنشاؤه غربًا والمعروف بطريق أمعين – المكلا والرابط بين محافظة حضرموت والعاصمة السياسية حينها عدن، عبر محافظتي شبوة وأبين. وكانت هذه المسايرة باتجاه ضاحية فوّه التي لا يتجاوز مدة التنقل بينها وبين المدينة المركزية بالسيارة أكثر من ١٥ دقيقة. كما سايرت أشكال التحضر الطريق الرابط بين مديرية الشحر الواقعة شرق حضرموت، ومديريات وادي حضرموت الواقعة في شمالها، حيث لا يتجاوز مدة التنقل في هذا الاتجاه بين المدينة المركزية وضاحية المكلا الشرقية (بويش) أكثر من ٢٠ دقيقة.

وبسبب سهولة الاتصال بين المدينة المركزية والأطراف الشرقية والغربية فإن الإقبال على شراء الأراضي كان كبيرًا، وأدى بالتالي إلى تنامي عدد المساكن

ISSN : 2410-7727

والوحدات الصناعية، فضلًا عن مختلف التجهيزات المرتبطة بها كالمستودعات ومخازن السلع الاستهلاكية.

(٢) تحوّل الأراضي الزراعية إلى أراضٍ عقاريّة:

كان لزيادة الطلب على الأرض في مدينة المكلا وفي أطرافها تأثير مباشر على ارتفاع سعرها. فالأرض لم تعد ذات قيمة زراعية وإنما ذات قيمة حضرية وبخاصة في ضواحي فوّه والحرشيات والعيص وبويش، حيث أصبحت الأراضي فيها تباع بالمتر المربع وبأثمان مرتفعة مقارنة بأسعارها في السابق حينما كانت تباع بالهكتار باعتبارها أراضٍ زراعية. وقد تسبب هاجس التملك العقاري في رفع ثمن الأرض الزراعية، سواءً الخصبة أو الرديئة. ويدل على ذلك أن سعر الأرض في السبعينات من القرن الماضي يتراوح ما بين ١- ١٠.٥ ريال للمتر المربع، بينما هي اليوم تتجاوز الـ ١٠٠ ألف ريال للمتر المربع، وتختلف هذه الأسعار تبعًا وموقع المناطق من المدينة المركزية، وبحسب القرب والبعد من الطريق الرئيس.

(٣) النمو الديموغرافي:

تعدُّ مدينة المكلا عاصمة إدارية لحضرموت منذ عام ١٩١٠م[٥]، عندما اختارتها السلطنة القعيطية لقيادة أراضيها الممتدة على طول ساحل حضرموت وأجزاء من واديها. ثم اختيرت عاصمة لإقليم حضرموت منذ الاستقلال الناجز في عام ١٩٦٧م حينما انصهرت سلطنتي القعيطي والكثيري ضمن جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية. ولما كانت الوظائف التقريرية والتسييرية تتركز في عاصمة المحافظة ولأن هذه المدينة تعتبر الأكثر تجهيزًا بالخدمات لذلك فإنها تستقطب أعدادًا كبيرة من المهاجرين بالمقارنة مع بقية مدن المحافظة.

وتجدر الإشارة أن الهجرة الداخلية وتحديدًا النزوح الريفي قد أدت إلى التزايد الملحوظ لعدد سكان مدينة المكلا، فمنذ الثلاثينات من القرن العشرين وبسبب أزمة الأرياف التي عاشتها حضرموت خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية

(١) محمد عبد الكريم عكاشة، قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري في حضرموت ١٨٣٩ –١٩١٨م، دار ابن رشد للنشر والتوزيع، ١٩٨٥م، ص ٢١٤.

ISSN : 2410-7727

استقبلت المكلا أفواجًا من النازحين الذين تقطعت بهم السُبُل وخصصت لهم المدينة ملاجئ استمرت تحمل التسمية حتى بعد تحول المبنى إلى مدرسة تسمى حتى السبعينات بمدرسة الملجأ وموقعها بحي البلاد (الشهيد خالد حاليًا). وفي الخمسينيات من القرن نفسه ومع بدء التنقيب عن النفط من قِبل شركة Petroleum Concession Limited والتي بدأت نشاطها عام ١٩٣٥م وتوقفت عن العمل عام ١٩٦١م بسبب اختلافها مع حكومتي حضرموت - الكثيرية والقعيطية – وحلّت محلها شركة (بان امريكان) للبترول واستمرت في العمل حتى عام ١٩٦٥م [٦].

وعند الوقوف على عدد سكان مدينة المكلا المركزية، التي تضم الأحياء القديمة، من خلال التعدادات السكانية للمدة ما بين ١٩٧٣م و٢٠٠٤م، كما يبينه الجدول (٨)، نلاحظ أن عدد سكان هذا الجزء من مدينة المكلا قد بلغ عام ١٩٨٨م حوالي ٧٢١٩٧ شخصًا، أي بزيادة مطلقة مقدارها ٢٧٥٧١ شخصًا ونسبية بلغت ٦١.٨ ٪ عن سابقتها البالغة ٤٤٦٢٦ شخصًا عام ١٩٧٣م. وشهد عدد لسكان ارتفاعًا عام ١٩٩٤م حيث بلغ ٩٤٠٥١ شخصًا بزيادة مطلقة ٢١٨٥٤ شخصًا ونسبية ٣٠.٣ ٪. وفي آخر تعداد أجري عام ٢٠٠٤م وصل عدد سكان مدينة المكلا المركزية إلى حوالي ١٢٠٥١٩ شخصًا بزيادة مطلقة ٢٦٤٦٨ شخصًا ونسبية ٢٨.١ ٪ عن سابقتها عام ١٩٩٤م.

جدول (١٠): تطور عدد سكان المنطقة المركزية لمدينة المكلا من واقع تعدادات ١٩٧٣م، ١٩٨٨م، ١٩٩٤م و٢٠٠٤م

السنوات	عدد السكان (نسمة)	الزيادة السكانية		معدل النمو السنوي (٪)
		المطلقة	النسبية (٪)	
(١) ١٩٧٣	٤٤٦٢٦	-	-	-
(٢) ١٩٨٨	٧٢١٩٧	٢٧٥٧١	٦١.٨	٣.٢
(٣) ١٩٩٤	٩٤٠٥١	٢١٨٥٤	٣٠,٣	٤.٤
(٤) ٢٠٠٤	١٢٠٥١٩	٢٦٤٦٨	٢٨.١	٢.٥

[١] مجلة العربي، تصدرها وزارة الإرشاد والأنباء بحكومة الكويت، العدد (٧٩)، لهريونيو ١٩٦٥م، ص ٧٥.

ISSN : 2410-7727

المصدر:

(١) جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، الجهاز المركزي للإحصاء م/ حضرموت، " كتاب الإحصاء السنوي لعام ١٩٨٤م"، العدد الثالث، سبتمبر١٩٨٦م، جدول (٢/١)، ص ٢٢.

(٢) جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، الجهاز المركزي للإحصاء م/ حضرموت، " مخرجات تعداد ١٩٨٨م"، بيانات غير منشورة .

(٣) الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتنمية، الجهاز المركزي للإحصاء، " النتائج النهائية لتعداد ١٩٩٤م - محافظة حضرموت - التقرير الأول"، يناير ١٩٩٦م، جدول (٣)، ص XII.

(٤) الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، " النتائج النهائية لتعداد ٢٠٠٤م– محافظة حضرموت- التقرير الأول"، ٢٠٠٦م، ص ١٤٨.

ويؤكد هذا التطور لسكان مدينة المكلا المركزية حصولها على مرتبة متقدمة بين مدن البلاد (المرتبة الثانية بعد العاصمة عدن في تعدادي ١٩٧٣ و١٩٨٨م، ثم المرتبة السادسة بين مدن الجمهورية اليمنية في تعدادي ١٩٩٤ و٢٠٠٤م). كما أنها حققت نسبًا متقدمة عند مقارنة سكانها مع سكان المحافظة والسكان الحضريين فيها، وهو ما يبينه الجدول الآتي:

جدول (١١): مقارنة بين سكان مدينة المكلا المركزية والعدد الإجمالي لسكان المحافظة والحضر فيها للمدة من ١٩٧٣م و٢٠٠٤م

السنوات	العدد الإجمالي لسكان المحافظة *	السكان الحضر بالمحافظة *	سكان المدينة **	٪ من سكان المحافظة	٪من السكان الحضريين
(١) ١٩٧٣	٤٩١٣٠٤	١٧١٦٣٨	٤٤٦٢٦	٩.١	٢٦
(٢) ١٩٨٨	٦٢٦٢٩٥	٢٠٦٢٧٧	٧٢١٩٧	١١.٥	٣٥
(٣) ١٩٩٤	٧١٨٠٠٨	٢٣٥١٢٨	٩٤٠٥١	١٣.٠	٤٠
(٤) ٢٠٠٤	١٠١٨٦٣٣	(٥)٤٧٣٥٧٢	١٢٠٥١٩	١١.٨	٢٥

المصدر: الباحث بالاعتماد إلى:

* سكان المحافظة والحضريين من:

(١) + (٢) + (٣): علي حسين البار، "الخصائص المكانية والسكانية لمدينة المكلا وأثرها في توسعها المستقبلي"، رسالة ماجستير مقدمة لقسم الجغرافيا بكلية الآداب، جامعة عدن، ١٩٩٧م، جدول (٧)، ص ٥٧.

(٢) : الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، "النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، ديسمبر ٢٠٠٤م – التقرير الثاني: الخصائص الديمغرافية للسكان"، صنعاء، ديسمبر ٢٠٠٦م، جدول (٢)، ص ٩٨.

ISSN : 2410-7727

(٣) علي حسين البار، "مدى كفاية مساكن مديريات حضرموت من خدمات الكهرباء والماء والصرف الصحي-دراسة في جغرافية العمران"، مجلة جامعة حضرموت للعلوم الإنسانية، المجلد ١٠، العدد٢، ديسمبر٢٠١٣م، ص٧١٧.

** سكان المدينة من: بيانات الجدول (٨).

يتضح من الجدول أن عدد سكان محافظة حضرموت قد زاد بمقدار الضعفين خلال المدة من ١٩٧٣م و٢٠٠٤م، في حين تضاعف عدد سكان الحضر في عام ٢٠٠٤م بما يقارب ثلاث مرات عددهم عام ١٩٧٣م. أما سكان المدينة فتضاعف بأكثر من مرتين ونصف خلال المدة نفسها. كما يتضح من الجدول أيضًا أن التطور في عدد سكان مدينة المكلا المركزية يفسر أن الوافدين إليها يستقرون بالأحياء القديمة فضلًا عن الأحياء الكوخية التي طوّقت هذه الأحياء مثل منطقة الكودة بحي الشرج وفي الجبال المطلّة على مجرى العيقة (خور المكلا حاليًا) وتحديدًا في منطقتي باجعمان والغار لحمر.

والملفت للانتباه أن خروج السكان باتجاه الأطراف بدأ في الثمانينات من القرن الماضي على إثر تنفيذ الدولة لعدد من المشاريع السكنية مثل مخططات ٤٠ شقة و١٩٦ شقة والمتضررين لإيواء المتضررين من كوارث الأمطار والسيول التي عانت منها مدينة المكلا عام ١٩٨٢م، وجميع هذه المخططات في الأطراف الغربية للمدينة. ويضاف إلى هذه المخططات مخطط الغويزي الواقع في شمال مدينة المكلا ومخطط الغليلة في شمال غرب مدينة المكلا. وفي التسعينيات من القرن العشرين وفي ظل تحقيق الوحدة اليمنية وتغيّر وظائف بعض الأحياء القديمة للمدينة حيث تخصصت في الوظائف الاقتصادية بينما تخصصت الأطراف في الوظيفة السكنية مما أدى إلى إعمارها. كما ساعد في إعمار هذه الأطراف الإلغاء، غير الرسمي، لقانون تأميم المساكن والمنشآت لعام ١٩٧٢م وعودة المهاجرين اليمنيين من الخارج إثر حرب الخليج الثانية عام ١٩٩٠م.

وفي هذا الصدد نشير إلى أن المدينة المركزية تخسر سنويًا أكثر من ٢٠٧٠ شخصًا من السكان لفائدة الأطراف خلال المدة ما بين ١٩٩٤م و٢٠٠٤م، أي

ISSN : 2410-7727

بمعدل سنوي مقداره ٢٠٧ شخصًا، منهم ١٤٢ شخصًا يغادرون حي الشهيد، بينما يغادرون حيي الصيادين والسلام ٣٥٦، ١٥٧٣ شخصًا على التوالي.

(٤) الإلغاء، غير الرسمي، لقانون تأميم المساكن والمنشآت لعام ١٩٧٣م:

كان لهذا القانون بالغ الأثر في إقصاء القطاع الخاص عن المساهمة في توفير السكن، وفي رسم طبيعة السياسة الإسكانية المنتهجة في البلاد منذ السبعينات، الأمر الذي أدى إلى أن يُوجّه المجهود المبذول من قِبل الدولة إلى توفير السكن للفئات المتوسطة ومحدودة الدخل. حيث سعت الدولة منذ السبعينات وفي ظل سيادة قنون تأميم المساكن والمنشآت لعام ١٩٧٣م، ومن خلال مشاريعها الإسكانية، إلى توفير المساكن للفئات الشعبية وأعطت الأولوية المطلقة من خلال مخططاتها لإنجاز المشاريع الاقتصادية الهادفة للحد من أزمة السكن ومواجهة ظاهرة انشطار الأسر النووية في مدينة المكلا، إلى جانب توفير المساكن الايوائية للمتضررين من كوارث الأمطار والسيول لعام ١٩٨٢م، التي أدت إلى تهديم عدد كبير من المساكن في أحياء مدينة المكلا القديمة، وخاصة الشهيد والصيادين، الأمر الذي أدى إلى تنفيذ الدولة لعدد من المشاريع الاسكانية واُختير لها مناطق الأطراف بسبب ضيق المساحة وانعدام الفراغات فيما بين الكتلة السكنية للمدينة المركزية، فكان اختيار الأطراف الغربية لإقامة مخططات ٤٠ شقة والمتضررين و١٩٦ شقة. أما الأطراف الشمالية والشمالية الغربية فاشتملت على مخططات الغويزي والغليلة حسب الترتيب. وعمومًا يغلب على مساكن هذه المخططات المساحة المتوسطة التي تتراوح بين ١٠٠ و٢٠٠ متر٢. هذا وقد فُتح الباب على مصراعيه أمام المبادرات الفردية لإقامة مساكن خاصة بمساحة مقدارها ٤٠٠ متر٢، وحُددت لهذه المساكن ضاحيتي فوه غربًا وبويش شرقًا.

هذا من جانب ومن جانب آخر فقد ساهمت معالجة قانون تأميم المساكن والمنشآت في التهام أراضي الأطراف وذلك من خلال تعويض كل مستأجر

ISSN : 2410-7727

بقطعتي أرض، يقوم ببيع إحداهما لتعينه على بناء الثانية ليتخذها مسكنًا له ولأسرته.

(٥) عودة المهاجرين إثر حرب الخليج الثانية:

استقبلت البلاد عامة ومحافظة حضرموت خاصة، ومنذ التسعينات من القرن العشرين، أعدادًا من المهاجرين، الذين اضطرتهم ظروف الحرب إلى العودة إلى الوطن لبدء حياة جديدة. ولأن محطاتهم الأخيرة في المهجر كانت في المدن فإن عودتهم ستكون حتمًا إلى المدن، وفي مقدمتها مدينة المكلا، حيث تتوفر الإمكانيات المادية والمصرفية التي تمكّنهم من العيش والاستقرار في المدينة.

٣: الآثار المترتبة عن التوّسع الحضري بأطراف مدينة المكلا :

ليس بخافٍ على أحد أهمية المشكلات، التي يتزامن ظهورها مع التوسع الحضري غير المتحكم فيه والناتج عن الزيادة السكانية في بقعة ما، ويتخطى الأمر هذا الظهور إلى وجود علاقة طردية بين هذه الزيادة وكمية المشكلات الاجتماعية والاقتصادية ونوعيتها في تلك البقعة. ومن هذا المنطلق خصصنا هذا الجزء من الدراسة لاستجلاء أبرز الآثار- التي تعانيها مدينة المكلا، حاضرة حضرموت، وتعتبر محور اهتمام المسئولين في الدولة والسلطات المتعاقبة على المحافظة- من حيث مسبباتها ونتائجها ومنثمّ التوصل إلى تصوّر واضح تخرج به الدراسة عن هذه المشكلات التي نذكر أبرزها فيما يلي:

(١) مشكلة المياه:

ما من شك أن تناقص أو انعدام المياه النقية يؤثر على الظروف المعيشية والصحية

لساكني أي مدينة، وبخصوص مدينة المكلا فإن تفاقم هذه الخدمة يعود إلى الزيادة السكانية المتسارعة وعدم مواكبة نمو كمية المياه المنتجة مع هذه الزيادة، وكذلك الاستهلاك الجائر للمياه سواء للاستخدام المنزلي أو للبناء.

ISSN : 2410-7727

وهذا يرافقه تدنٍ في تغذية الخزان الجوفي من مياه الأمطار بالكميات التي يفقدها.

وقد مرّت تموينات مياه الشرب بمدينة المكلا بمراحل متعددة: ففي المرحلة الأولى التي

بدأت في الستينات من القرن العشرين حيث تَمَّ تحديد صفيحة أو صفيحتين، حسب قوام الأسرة، أو قربة جلدية (غرُبْ) لكل أسرة يوميًا، كما يتضح من الصورة (١)، وذلك قبل أن تبدأ مرحلة إدخال المياه النقية إلى المنازل في منتصف الستينيات من القرن نفسه. ومع زيادة عدد سكان مدينة المكلا بدأ مصدر المياه في ضاحية المدينة الشمالية المعروفة بـ ثلة باعمر بعجزه عن تموين سكان المدينة بالمياه، الأمر الذي أوجد حاجة ملحة للبحث عن مصادر جديدة فكان الاتجاه نحو غرب مدينة غيل باوزير وتحديدًا إلى منطقة العضيبة (على بعد ٥٠ كم تقريبًا) وإلى منطقة الخربة (على بعد ٣٠ كم شمال غرب مدينة المكلا) وذلك لتوفير المياه منهما لتموين مدينة المكلا وتوسعاتها الشرقية والغربية بالمياه النقية منذ التسعينيات من القرن الماضي.

الصورة(١): (التنكة) و(الغرب) هما أساس توزيع مياه الشرب بمدينة المكلا خلال الستينات

المصدر: مجلة العربي، العدد ٧٩، لشهر يونيو١٩٦٥م، ص ٩٢.

ISSN : 2410-7727

ولتأكيد معاناة الفرد في مدينة المكلا وحاجته إلى مياه الشرب فإن معدل استهلاكه بلغ عام ١٩٧٨م نحو ٦٢ لتر/اليوم٣ (٧)، قبل أن يرتفع إلى ٨٠ لترًا يوميًا عام ١٩٩٧م(٨)، وقد تراجع قليلًا إلى ٧٩ لتر/ اليوم عام ٢٠٠٧م(٩)، بسبب تنامي الطلب على ا لمياه وشحة المخزون الجوفي والنسبة العالية للفاقد من المياه. وعمومًا يُعزى التنامي في معدل استهلاك الفرد من المياه إلى التوسع في ادخال الممارسات الجديدة في الصحة المنزلية وظهور أجهزة صحية حديثة، الأمر الذي يتطلب زيادة في كميات المياه المنتجة التي بلغت كمياتها ٣.٩ مليون متر٣عام ١٩٩٧م(١٠)، مقابل ٢.٧ مليون متر٣عام ١٩٩٥م(١١)، أي بزيادة مقدارها ١.٢ مليون متر٣ خلال سنتين. وهذه الزيادة في كمية المياه المنتجة يواكبها زيادة في عدد المساكن المرتبطة بالشبكة العامة للمياه.

وللوقوف على كميات المياه المطلوبة في أجزاء مدينة المكلا (الأطراف، المدينة المركزية، والكبرى) والخاصة بالاستخدام المنزلي دون الاستخدامات الأخرى كتلك الموجهة للحدائق والمزارع والورش والمصانع والمساجد وكذلك البناء، وذلك خلال عشر سنوات لجأنا إلى معطيات تعدادي ١٩٩٤م و٢٠٠٤م من عدد الأسر وباستخدام متوسط الاستهلاك الشهري للأسرة الواحدة المقدّر، من قِبَل المؤسسة العامة للمياه والصرف الصحي التابعة لوزارة الكهرباء والمياه بصنعاء، بـ ٢٠ متر٣ في المناطق الحارة، مقابل ١٠ متر٣ شهريًا للأسرة في المناطق المعتدلة (١٢)، حيث ومن خلال ضرب عدد الاسر في متوسط الاستهلاك الشهري

---

(١) علي حسين البار، "الخصائص المكانية والسكانية لمدينة المكلا وأثرها في توسعها المستقبلي"، مصدرسابق، ص ١٧٩.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٠٩.

(٣) الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وزارة الإدارة المحلية – السلطة المحلية م/ حضرموت مكتب مديريات الساحل -المكلا ومكتب مديريات الوادي والصحراء -سيئون، "استراتيجية النمو والتخفيف من الفقر٢٠٠٧ -٢٠١٥م"، نوفمبر ٢٠٠٧م، ص ٣٨.

(١) علي حسين البار، "الخصائص المكانية والسكانية لمدينة المكلا وأثرها في توسعها المستقبلي، مصدرسابق، جدول (٤٤)، ص ٢٠٩

(٢) مكتب وزارة الكهرباء والمياه بمحافظة حضرموت، المؤسسة العامة للمياه والصرف الصحي بالمكلا، نشرة إحصائية سنوية لعام ١٩٩٥م، ص ١.

(٣) أحمد عبد الرب محمد، التوسع الحضري في اليمن (رؤية جغرافية)، مصدر سابق، ص ٨٢.

ISSN : 2410-7727

تحصلنا على الكميات التي تحتاجها مدينة المكلا كما يتضح ذلك في الجدول الآتي:

جدول(١٢): كميات المياه المطلوبة في أجزاء مدينة المكلا وفقًا وعدد الأسر في المدة ما بين تعدادي ١٩٩٤م و٢٠٠٤م (متر مكعب)

المنطقة	عدد الأسر عام ١٩٩٤م	كمية الاستهلاك	عدد الأسر عام ٢٠٠٤م	كمية الاستهلاك	الفرق بين الاستهلاكين
الأطراف	٣٤٤١	٦٨٨٢٠	٧٤٥٧	١٤٩١٤٠	٨٠٣٢٠
المدينة المركزية	١٦٣١٧	٢٥٧٥٢٠	٢٤١٠٦	٣٣٢٩٨٠	٧٥٤٦٠
المكلا الكبرى	١٩٧٥٨	٣٢٦٣٤٠	٣١٥٦٣	٤٨٢١٢٠	١٥٥٧٨٠

المصدر:

- عدد الأسر من: الجدول (٤).
- كمية الاستهلاك من عمل الباحث باعتماد معدل الاستهلاك الشهري للأسرة وعدد الأسر فمثلًا: كمية الاستهلاك في أطراف مدينة المكلا لعام ١٩٩٤م = عدد الاسر × معدل الاستهلاك= ٣٤٤١ × ٢٠ = ٦٨٨٢٠ متر^{3}.

يتضح من الجدول والشكل(٣) تزايد كمية المياه المطلوبة لأجزاء مدينة المكلا الثلاثة والتي تخص الاستهلاك المنزلي عام ٢٠٠٤م، بسبب تزايد عدد الأسر خلال العشر السنوات السابقة لتعداد ٢٠٠٤م، حيث بلغت كمية المياه المطلوبة في هذا العام ٠.١، ٠.٣، ٠.٥ مليون متر٣ في الأطراف والمدينة المركزية والكبرى على التوالي. كما يتضح من الجدول أنه على الرغم من أن كمية المياه هذه لا تمثّل كمية المياه المستهلكة فعليًا إلّا أنها تمثّل مؤشرًا لحاجة الأطراف والتي بلغت أكثر من ٨٠ ألف متر٣ فيما بين ١٩٩٤م و٢٠٠٤م، أي بمعدل نمو سنوي مقداره ٧.٧٪، الأمر الذي يحتاج بذل جهود كبيرة لتوفير المياه الكافية لسكان المدينة حتى لا يؤثر تناقصها سلبيًا على حياة الفرد والأسرة في مدينة المكلا.

ISSN : 2410-7727

شكل (٣): تنامي كمية المياه المطلوبة للاستهلاك المنزلي للمدينة المركزية والأطراف للمدة مابين ١٩٩٤م و٢٠٠٤م

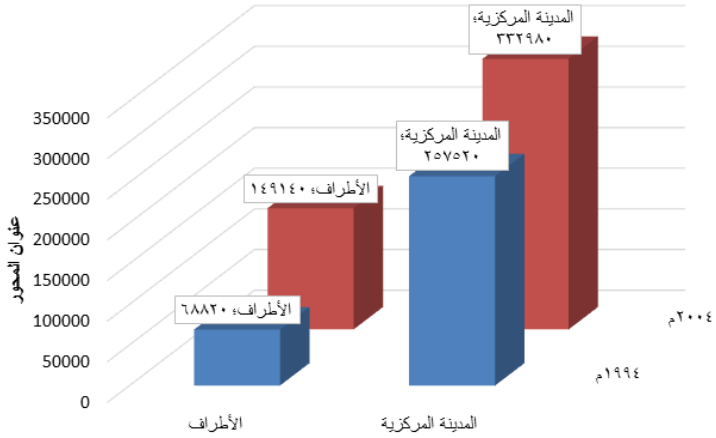

المصدر: بيانات الجدول (١٢)

(٢) مشكلة الطاقة الكهربائية:

تساهم الطاقة الكهربائية في مدّ الاقتصاد الوطني بالطاقة المحركة لأدوات ووسائل الإنتاج، كما تساهم في إنارة المدن والمنازل وتشغيل الأجهزة المنزلية وغيرها من المتطلبات الاساسية للارتقاء بالنمو وتشجيع الاستثمار وتحسين نوعية الحياة.

وبالرغم من أن معرفة مدينة المكلا بالكهرباء كان مبكرًا، أي أنه يعود إلى عام ١٩٣٩م(١٣)، إلّا أن معاناة عدم التناسب بين الحاجة إلى الطاقة وإنتاجيتها بدأت في الثمانينات وتفاقمت في التسعينيات من القرن العشرين عندما بدأت الشريحة الصناعية تظهر بشكل واضح، والتي شكلت ٢ ميغاوات/ ساعة عام ١٩٩٦م، أي ما نسبته ٩.٣ ٪ من إجمالي الطاقة المطلوبة في العام نفسه والمقدرة بـ ٢١.٦ ميغاوات(١٤). كما ساهمت الزيادة المتسارعة للسكان في تنامي

(١) عبد الخالق عبد الله البطاطي، "اثبات ما ليس مثبوت من تاريخ يافع في حضرموت"، مطابع دار البلاد، جدة، الطبعة الأولى، ١٩٨٩م، ص ٨٠.

(٢) علي حسين البار، "الخصائص المكانية والسكانية لمدينة المكلا وأثرها في توسعها المستقبلي، مصدرسابق، ص ١٧٨.

ISSN : 2410-7727

احمال الشريحة المنزلية، الأمر الذي يصعب معه تلبية الطلب المتنامي على هذه الخدمة خاصة إذا علمنا أن عدد المساكن قد ارتفع من ١٧ ألف مسكن عام ١٩٩٤م إلى ٢٧ ألف مسكن عام ٢٠٠٤م، أي بزيادة مقدارها ١٠ ألف خلال العشر السنوات الفاصلة بين التعدادين وهو ما شكّل تحديًا أمام توفير خدمات الكهرباء من الشبكة العامة على وجه التحديد كما يتضح ذلك في الجدول الآتي:

جدول (١٣): التوزيع النسبي لمساكن مدينة المكلا المرتبطة بالشبكة العامة والخاصة للكهرباء وفق تعدادي ١٩٩٤م و٢٠٠٤م

نوع الخدمة	شبكة عامة		شبكة خاصة	
السنوات	١٩٩٤م	٢٠٠٤م	١٩٩٤م	٢٠٠٤م
النسبة	٩٥.٤	٩١.٠	١.٢	٠.٣

المصدر:

- بيانات عام ١٩٩٤م من: أحمد عبد الرب محمد، التوسع الحضري في اليمن (رؤية جغرافية)، مجلة الجمعية الجغرافية اليمنية، صنعاء، العدد الثاني، ٢٠٠٣م، جدول (٥/٢)، ص ٧٦.
- بيانات عام ٢٠٠٤م من: علي حسين البار،" مدى كفاية مساكن مديريات حضرموت من خدمات الكهرباء والماء والصرف الصحي: دراسة في جغرافية العمران"، مجلة جامعة حضرموت للعلوم الإنسانية، المجلد العاشر، العدد الثاني، ديسمبر ٢٠١٣م، جدول(٨)، ص ٧٣٢.

من الجدول أعلاه تتضح الحقائق الآتية:

- انخفاض نسبة المساكن المرتبطة بالشبكة العامة للكهرباء حيث كانت تمثل ٩٥.٤% في تعداد ١٩٩٤م قبل ان تصبح النسبة ٩١% من إجمالي مساكن مدينة المكلا في تعداد ٢٠٠٤م، وهو ما يفسر التوسع العمراني الكبير الناتج عن الزيادة السكانية من ناحية، وعدم قدرة المؤسسة العامة للكهرباء عن تلبية حاجة هذه الزيادة من المساكن من ناحية أخرى.
- تراجع نسبة المساكن المعتمدة على المشاريع الخاصة في الكهرباء فيما بين تعدادي ١٩٩٤ و٢٠٠٤م، ذلك بسبب التوسع في البناء وزيادة عدد المساكن الجديدة في أطراف مدينة المكلا الشرقية والغربية وعجز القائمين على هذه الخدمة عن تغطية هذه الزيادة المضطردة.

وبإمكاننا معرفة حجم استهلاك مدينة المكلا بمكوناتها الثلاثة: الأطراف والمدينة المركزية والكبرى، من الطاقة الكهربائية خلال تعدادي ١٩٩٤م

ISSN : 2410-7727

و٢٠٠٤م إذا علمنا عدد الأسر ومتوسط الاستهلاك الشهري للأسرة والمقدّر بـ ٢ كيلو وات/ ساعة (١٥)، كما يتضح من الجدول الآتي:

جدول (١٤): الزيادة في كمية استهلاك الطاقة الكهربائية الشهرية عبر الشبكة العامة والخاصة بمدينة المكلا للمدة ما بين عامي ١٩٩٤ و٢٠٠٤م بالكيلو وات/ ساعة

المنطقة	السكان عام١٩٩٤م	كمية الطاقة المطلوبة	السكان عام ٢٠٠٤م	كمية الطاقة المطلوبة	الفرق بين الكميتين
الأطراف	٣٤٤١	٧٨٧٩٨٩	٧٤٥٧	١٧٠٧٦٥٣	٩١٩٦٦٤
المدينة المركزية	١٦٣١٧	٢٩٤٨٦٠٤	٢٤١٠٦	٣٨١٢٦٢١	٨٦٤٠١٧
المكلا الكبرى	١٩٧٥٨	٣٧٣٦٥٩٣	٣١٥٦٣	٥٥٢٠٢٧٤	١٧٨٣٦٨١

المصدر: الباحث باعتماد: بيانات الجدول (٤).

يتضح من الجدول أعلاه والشكل (٥) أن الطلب على الطاقة الكهربائية مرتفع ويتزايد بتزايد عدد الأسر في مدينة المكلا، فقد بلغ إجمالي الاستهلاك الشهري من الطاقة الكهربائية في العشر السنوات بحسب عدد السر من واقع تعداد ٢٠٠٤م حوالي ٥.٥ مليون كيلو وات، جُلّها تستهلكه المدينة المركزية والتي وصل الاستهلاك الشهري من هذه الطاقة بها ٣.٨ مليون كيلو وات، اي ما يعادل ٦٩.١٪ من اجمالي الطاقة الشهرية لعام ٢٠٠٤م، وتستهلك الأطراف النسبة المتبقية ومقدارها ٣٠.٩٪ من اجمالي الطاقة الكهربائية للعام نفسه.

كما يلاحظ من الجدول أن الاستهلاك الشهري من الطاقة الكهربائية تضاعف أكثر من مرة في أطراف مدينة المكلا، بل وصل الفارق في الاستهلاك الشهري فيها إلى أكثر من حاجاتها الشهرية لعام ١٩٩٤م.

(١) أحمد عبد الرب محمد، التوسع الحضري في اليمن (رؤية جغرافية)، مصدر سابق، ص ٨٤.

ISSN : 2410-7727

شكل (٥): كمية الطاقة المطلوبة لمدينة المكلا: الكبرى والمركزية وأطرافها للمدة من ١٩٩٤ – ٢٠٠٤م

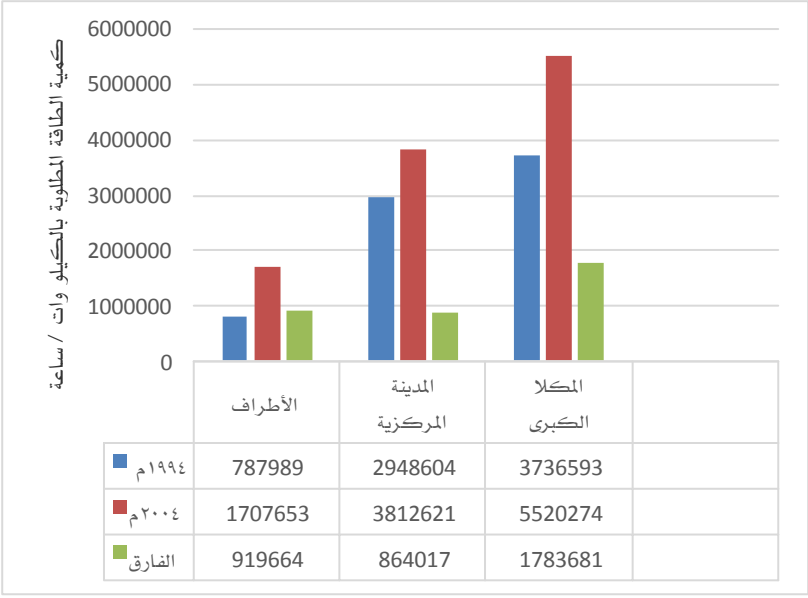

	الأطراف	المدينة المركزية	المكلا الكبرى	
١٩٩٤م	787989	2948604	3736593	
٢٠٠٤م	1707653	3812621	5520274	
الفارق	919664	864017	1783681	

المصدر: بيانات الجدول (١٤)

(٣) مشكلة الصرف الصحي:

لا يقل الاهتمام بتوفير خدمات الصرف الصحي أهميةً عن الاهتمام بتوفير المياه الصالحة للشرب، وأن عدم الاهتمام بالأوضاع الصحية لهاتين الخدمتين يُعرّض البيئة للتلوث والسكان للأمراض. لهذا تعتبر عملية التحسين المستمر لوسائل الصرف الصحي من الأهداف الاستراتيجية للتنمية المستدامة. وتتجلّى أهمية تلازم هاتين الخدمتين في أنه بقدر أهمية توفير المياه لسكان المدينة وبصورة كافية فإن صرفها وتطهيرها يعتبر أكثر أهمي من أجل تجنّب المشكلات الناتجة عنها.

وانطلاقًا من أن مشكلة التخلص من المخلفات بأنواعها المختلفة في المدن تتزايد بتزايد عدد السكان وتوسع مساحتها وبالتالي تتفاقم عمليات تشويه

ISSN : 2410-7727

جمال المدينة وتزيد من الأضرار الصحية والبيئية بالمجتمع، الأمر الذي يجعل الاهتمام بصرفها وتطهيرها ضرورة ملحة.

وكانت مدينة المكلا محظوظة في كونها من أسبق المدن الحضرمية من حيث إدخال خدمة الصرف الصحي، إذ تعود إلى الثمانينات من القرن الماضي وتحديدًا إلى عام ١٩٨٤م، عندما تمّ افتتاح مشروع للصرف الصحي بطاقة استيعابية مقدارها ١٧٢٠٠ متر٣ يوميًا (١٦)، وهو من المشاريع الناجحة ولا تنقصه تنقصه في الوقت الحاضر سوى الصيانة الدورية وتوفير قطع الغيار لمكوناته، فضلًا عن السعي لرفع درجة الوعي لدى السكان بأهمية التعامل السليم مع عناصر هذه الخدمة حتى تستوعب توسعات المدينة السكانية والعمرانية وتحقق الحماية لحياة الفرد والمجتمع والوقاية من انتشار الأوبئة والأمراض وتلوث البيئة.

ومن الأهمية بمكان التنويه إلى أن خدمات الصرف الصحي في مدن البلاد عامة ومدن حضرموت تحديدًا تُعدُ من الخدمات المحدودة التي لا تلبي حاجة المجتمع ويدل على ذلك النسبة المتدنية للمساكن المرتبطة بالشبكة العامة للصرف الصحي التي لا تتجاوز ٤٩.١ ٪عام ٢٠٠٤م، مقابل ٤١.٢٪ عام ١٩٩٤م، من إجمالي المساكن في حضر محافظة حضرموت (١٧)، أي بزيادة طفيفة مقدارها ٧.٩٪ فيما بين التعدادين. وتستحوذ مدينة المكلا على أعلى النسبة من حيث تزويد مساكنها بالشبكة العامة للصرف الصحي كما يتضح ذلك في الجدول الآتي:

(١) علي حسين البار، "الخصائص المكانية والسكانية لمدينة المكلا وأثرها في توسعها المستقبلي، مصدرسابق، ص ١٧٦.

(٢) علي حسين البار، "مدى كفاية مديريات حضرموت من الكهرباء والماء والصرف الصحي"، مجلة جامعة حضرموت للعلوم الإنسانية، المجلد العاشر، العدد الثاني، ديسمبر٢٠١٣م، الملحق (٣/١)، ص ٧٤٦.

ISSN : 2410-7727

جدول (١٥): نسبة المساكن المرتبطة بالشبكة العامة والخاصة للصرف الصحي بمدينة المكلا الكبرى للأعوام ١٩٩٤م و٢٠٠٤م

نوع الخدمة	شبكة عامة		حفرة مغلقة أو مكشوفة	
السنوات	١٩٩٤م	٢٠٠٤م	١٩٩٤م	٢٠٠٤م
النسبة	٧٧.٢	٧٢.٦	٢٠.٩	٢٠.٧

المصدر:

- بيانات عام ١٩٩٤م من: أحمد عبد الرب محمد، التوسع الحضري في اليمن (رؤية جغرافية)، مجلة الجمعية الجغرافية اليمنية، صنعاء، العدد الثاني، ٢٠٠٣م، جدول (٦/٢)، ص٧٨.
- بيانات عام ٢٠٠٤م من: علي حسين البار، "مدى كفاية مديريات حضرموت من الكهرباء والماء والصرف الصحي"، مجلة جامعة حضرموت للعلوم الإنسانية، المجلد العاشر، العدد الثاني، ديسمبر ٢٠١٣م، جدول(١٢)، ص ص ٧٣٩-٧٤٠.

ومن الجدول أعلاه يتضح ارتفاع نسبة خدمات الصرف الصحي حيث بلغت نسبة المساكن المرتبطة بالشبكة العامة لهذه الخدمة حوالي ٧٧٪، ٧٣٪ من إجمالي عدد المساكن في مدينة المكلا البالغة ١٧٢٦٤، ٢٧٦٣٠ مسكنًا في تعدادي ١٩٩٤م و٢٠٠٤م على التوالي. ويعزى التراجع في نسبة المساكن المرتبطة بهذه الخدمة في تعداد ٢٠٠٤م إلى التوسع العمراني واستخدام وسائل الصرف الأخرى كالحفر المغلقة والمكشوفة لتغطية الحاجة من هذه الخدمة. كما يلاحظ من الجدول أيضًا تراجع نسبة المساكن المرتبطة بالحفر المغلقة والمكشوفة، التي شكلت المساكن المرتبطة بها حوالي ربع مساكن مدينة المكلا في التعدادين، وهو تراجع طفيف في نسبة عام ٢٠٠٤م والمبرر بعدم مواكبة انتقال بعض المساكن وربطها بالشبكة العامة للصرف الصحي مع التوسع العمراني في مدينة المكلا.

ISSN : 2410-7727

الخاتمة :

عاشت مدينة المكلا منذ اختيارها عاصمة لإقليم حضرموت عام ١٩٦٧م عدة تحولات سريعة، شملت التجهيزات التسييرية والخدمات العمومية التي أنشأتها الدولة وأدت إلى تغيير في المشهد الحضري، وكان من نتائجه توسع مساحة المدينة باتجاه أطرافها.

ولقد استعرضنا في هذه الدراسة مظاهر التوسع الحضري بأطراف مدينة المكلا وأسباب هذا التوسع وآثاره في بيئة مدينة المكلا وعدم كفاية خدماتها. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج والتوصيات التي نوجزها فيما يلي:

الاستنتاجات:

- عجز السلطات المتعاقبة في حضرموت عامةً ومدينة المكلا خاصةً في السيطرة على الامتداد الحضري الشرقي والغربي رغم اتخاذها العديد من الإجراءات الهادفة للحد من استفحال هذه الظاهرة.
- تراجع المساحات الزراعية، التي هي في الأصل محدودة، المجاورة مباشرة لمدينة المكلا، المر الذي أدّى إلى انخفاض إنتاج المحاصيل الزراعية التي كانت تُزوّد بها المدينة، خاصة إذا علمنا أن ضاحية فوه بمفردها قد خسرت ..... من أراضيها الزراعية.
- لم يكن السكن العشوائي من إنتاج الفئات الاجتماعية البسيطة والمتوسطة وإنما تساهم فيه أيضًا الفئات الاجتماعية الميسورة.
- بسبب امتداد أطراف مدينة المكلا نحو الشرق والغرب ظهرت العديد من المشكلات التي يعانيها السكان يوميًا أبرزها: النقص الملحوظ في تجهيزات الكهرباء والمياه والصرف الصحي، وفي الخدمات الصحية والتعليمية. فضلًا عن تردّي ظروف العيش لسكان العشش والصفيح.
- بالرغم من الجهود التي تبذلها السلطات المتعاقبة في المحافظة والمدينة للحد من المشكلات المترتبة عن هذا التوسع إلا أنها تبقَ غير كافية نظرًا لضخامة الحاجيات وارتفاع تكاليف إنجاز المشاريع الضرورية.

ISSN : 2410-7727

التوصيات:

على ضوء ما سبق وبعد أن عرفنا حجم المشكلة وتفاقمها وأنها أصبحت تهدد الفرد والأسرة في مدينة المكلا، على حدٍ سواء، وتعطي صورة مشوهة للمدينة وحرصًا من الدراسة على المعالجة الجغرافية الجادة نسوق التوصيات الآتية:

فيما يخص القضاء على المظاهر، غير الحضرية، بأطراق مدينة المكلا توصي الدراسة بما يلي:

- القضاء على ظاهرة الاستيلاء على أراضي الدولة، من خلال تعزيز دور السلطات المحلية للمساهمة في تنفيذ أحكام السجل العقاري والتخطيط الحضري لمنع تكرار مثل هذه الظواهر.
- القضاء النهائي على ظاهرة العشش والصفيح عن طريق الحد من انتشارها أولًا ثم الارتقاء ببيئتها بدمجها في النسيج الحضري للمدينة ثانيًا.
- الحد من ظاهرة البناء العشوائي بأطراف مدينة المكلا، باعتبارها تعكس تردّ البيئة الحضرية للمدينة، فضلًا عن اظهارها للمستوى السكني المتدني.

وفي جانب معالجة أسباب التوسع الحضري بأطراف مدينة المكلا فإن الدراسة توصي بالآتي:

- الحد من النمو الحضري الذي تشهده مدينة المكلا بتمكين المدن الحضرمية الأخرى من النمو عن طريق تدعيمها بالمشاريع الخدمية والاستثمارية لتخفيف العبء المسلّط على مدينة المكلا وأطرافها.
- تشيط أقطاب حضرية أخرى تستقطب المهاجرين المترشحين للاتجاه إلى مدينة المكلا.
- الحفاظ على الأراضي الزراعية، المتبقية، بأطراف مدينة المكلا ومكافحة التهامها إما بتعويض ملّاكها أو بفرض ضريبة باهظة عند بيع هذه الأراضي تستفيد منها المدينة في تجهيزها وتحديث خدماتها.
- وضع استراتيجية مستقبلية تقضي بعدم تركيز المشاريع التنموية والقطاعات الانتاجية في المدن الرئيسية وتوزيعها على المدن الثانوية وبما يخدم اعادة توزيع المهاجرين وعدم تركزهم في عاصمة المحافظة، مدينة المكلا.

ISSN : 2410-7727

أما بالنسبة لجانب المترتبات الناتجة عن التوسع الحضري بأطراف مدينة المكلا فالدراسة توصي بما يلي:

- العمل الحثيث من أجل صيانة وتحسين خدمات المياه والكهرباء والصرف الصحي المتوفرة حاليًا غي مدينة المكلا.
- إعطاء مدينة المكلا خاصة، ومدن حضرموت الرئيسة الأخرى، الأولوية في الخطط التنموية القادمة وخاصة البرامج المتعلقة بخدمات الكهرباء والمياه والصرف الصحي.
- العمل على تخطيط أطراف المدن عامة وأطراف حاضرة حضرموت، مدينة المكلا، على وجه الخصوص، نظرًا للأهمية التي تتمتع بها هذه المدينة وتزداد يومًا بعد آخر.

المصادر:

الكتب:

١) البطاطي، عبد الخالق عبدالله ، "اثبات ما ليس مثبوت من تاريخ يافع في حضرموت"، مطابع دار البلاد، جدة، الطبعة الأولى، ١٩٨٩م.

٢) عكاشة، محمد عبد الكريم ، قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري في حضرموت ١٨٣٩– ١٩١٨م، دار ابن رشد للنشر والتوزيع، ١٩٨٥م.

الرسائل الجامعية:

٣) البار، علي حسين ، "الخصائص المكانية والسكانية لمدينة المكلا وأثرها في توسعها المستقبلي"، رسالة ماجستير مقدمة لقسم الجغرافيا بكلية الآداب، جامعة عدن، ١٩٩٧م.

٤) التقارير والنشرات:

٥) برنامج تطوير مدن الموانئ، " مراجعة وتحديث المخطط التوجيهي العام لمدينتي الحديدة والمكلا ٢٠٢٥) م)، "ملخص المرحلة الثالثة – مسودة المخطط التوجيهي العام لمدينة المكلا"، دار الهندسة (شاعر ومشاركوه)، نيسان(بريل)، ٢٠٠٦م.

ISSN : 2410-7727

٦) الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتنمية، الجهاز المركزي للإحصاء، "النتائج النهائية لمحافظة حضرموت - التقرير الأول، يناير ١٩٩٦م.

٧) الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، "النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ديسمبر ٢٠٠٤م – عدد المساكن والأسر والسكان المقيمين حسب النوع على مستوى التجمعات السكانية"، صنعاء، ديسمبر ٢٠٠٦م.

٨) الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وزارة الإدارة المحلية – السلطة المحلية

٩) م/ حضرموت مكتب مديريات الساحل س- المكلا ومكتب مديريات الوادي والصحراء - سيئون، "استراتيجية النمو والتخفيف من الفقر ٢٠٠٧- ٢٠١٥م"، نوفمبر ٢٠٠٧م.

١٠) الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، " النتائج النهائية لتعداد ٢٠٠٤م – محافظة حضرموت - عدد المساكن والأسر والسكان المقيمين حسب النوع على مستوى التجمعات السكانية"، ص ١٤٨.

١١) الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتنمية، الجهاز المركزي للإحصاء، " النتائج النهائية لتعداد ١٩٩٤م - ¬محافظة حضرموت - التقرير الأول"، يناير ١٩٩٦م، جدول(١)، ص ١٥٩+ ص ص ١٦٦- ١٦٧.

١٢) ج.ي.د.ش. الجهاز المركزي للإحصاء، م/ حضرموت، "مخرجات تعداد عام ١٩٨٨م"، بيانات غير منشورة.

١٣) مكتب وزارة الكهرباء والمياه بمحافظة حضرموت، المؤسسة العامة للمياه والصرف الصحي بالمكلا، نشرة إحصائية سنوية لعام ١٩٩٥م.

الدوريات:

١٤) البار، علي حسين ، "مدى كفاية مديريات حضرموت من الكهرباء والماء والصرف الصحي"،

ISSN : 2410-7727

١٥) مجلة جامعة حضرموت للعلوم الإنسانية، المجلد العاشر، العدد الثاني، ديسمبر ٢٠١٣م.

١٦) جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، الجهاز المركزي للإحصاء م/ حضرموت، " مخرجات تعداد ١٩٨٨م"، بيانات غير منشورة .

١٧) مجلة العربي، تصدرها وزارة الإرشاد والأنباء بحكومة الكويت، العدد (٧٩)، لشهر يونيو ١٩٦٥م.

١٨) محمد، أحمد عبد الرب، التوسع الحضري في اليمن (رؤية جغرافية)، مجلة الجمعية الجغرافية اليمنية، صنعاء، العدد الثاني، ٢٠٠٣م.